

التعليم خيار المرأة الأول والتسويق الأسوأ.. وبوصلة المهن تتغير

غرفة جدة تتبنى مشروعاً لرفع الحد الأدنى لأجور العاملات السعوديات



جدة / وكالات :

كشفت الغرفة التجارية الصناعية في جدة، ممثلة بمركز السيدة خديجة بنت خويلد، عن تبنيتها إجراء مباحثات مكثفة مع وزارة العمل لرفع الحد الأدنى لأجور العاملات السعوديات في القطاع الخاص إلى أكثر من ١٥٠٠ ريال (٤٠٠ دولار)، وذلك ضمن حملة منظمة لتوظيف السعوديات العاملات عن العمل، وتطبيق القرار ١٢٠ المنظم لعمل المرأة بالقطاعات العام والخاص. وأوضحت شوى طاهر عضو مجلس إدارة الغرفة ومركز السيدة خديجة بنت خويلد بأنها تتوقع تطوراً إيجابياً في هذا الأمر، وانفراجة كبيرة بالنسبة لتوسع مجالات العمل المتاحة أمام المرأة السعودية في القطاعات العام والخاص، مشيرة إلى تنسيق مع بلدية جدة يقضي بفتح قسم نشائي خاص يتم فيه توظيف فتيات سعوديات بعد أن يوهلهن المركز وبريدن في الفترة القريبة المقبلة. وطالبت طاهر العاملات والموظفات بالإسهام في حل مشكلة تدني الرواتب والجزأيا الوظيفية التي تعاني منها بعض مؤسسات القطاع الخاص، وذلك من خلال رفض الاستغلال الذي تنتهجه مؤسسات توظف النساء بنصف رواتب الرجال وبدون أي مميزات على الإطلاق. وقالت طاهر: من جانبنا ننسق مع وزارة العمل بهذا الخصوص، لكن تبقى خطوة مهمة يجب أن تساهم بها السيدات وهي زيادة الوعي والمعرفة بماهية العقد الرسمي وأهميته، وعدم خضوعها لعروض عمل منخفضة الأجر. من جهة أخرى أكدت موظفات

قهر البنات

كوكب الوداعي

هروب الفتيات من بيوت أهلن ليس مقتصرأ على بلد بعينه بل هو عامل مشترك للثقافة التي تجمع أبناء المحيط الهادر والخليج الناثر في ممارسة القهر والمعتق على الخلق الأضعف منهم (المرأة).

العرب قبل الإسلام كانوا يبدفون بناتهم في التراب يتيجة الخوف والرعب من العار. ورغم مضي أربعة عشر قرناً على ظهور الإسلام إلا أن اللاوعي العربي مازال يحتزن سلبيات عصر الجاهلية عند تعامله مع المرأة.

الثقافة الموروثة تقوم على أفضلية الذكور على الإناث، ولم يتفجع للإناث قول الله سبحانه وتعالى "إن أكرمكم عند الله أتقاكم". إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلمكم تذكرنن صدق الله العظيم

ميزان العدل مازال على اعوجاجه داخل الأسرة العربية في المعاملة والحقوق بين الأبناء. وغياب العدالة عن الخلية الأولى في المجتمع أدى بدوره إلى فقدانها عن المجتمع بأكمله. توجد سلوكيات خاطئة لدى الأسر العربية في تنشئة أبنائها على التمييز بين الذكور والإناث في المعاملة. والإعلاء من شأن الذورة، والانتقاص من الأنوثة.

تبدأ التفرة والجبن مازال في رحم الأم بالنشوة والفرح إذا كان ذكراً والخم والحزن إذا كانت أنثى. وللأسف ترضع الأم أطفالها كل عاداتها وتقاليدها ومورثاتها السلبية التي نشأت وترعرعت عليها وعانت منها، ثقافة عصر الجاهلية مزروعة في عقلية الرجل العربي ووجدان المرأة العربية. فالرجل ليس المهتم الوحيد، فالمرأة (الأم) تنشئ ابنتها على أن الرجل محور الكون وبيدونه لاحياة لها وتسلمها رأيتهما "ظل راجل ولا ظل حيطة" من أنه في أوقات كثيرة الحيطة أفضل وأكثر أماناً.

الأم والأب من يقومان بالرفع من شأن المولود الذكر ويجعلان من شقيقته مجرد تابع له تلبية لمطالبه وتفقد أوامره. ووصل الأمر عند بعض الأسر إلى التمييز في المأكول والملبس والمصرف، والإغراق في التليل والحنان الزائد، وإعطائه سلطات مفتوحة، فهو الرجل حامى الحمى في غياب الأب، والدته وشقيقته مهما وصلن من عمر أو مكانة فهن مجرد إناث واجبه حمايتهن وفرض سيطرته عليهن ومراقبة كل شاردة وواردة تدر منهن. عليه أن يظهر رجولته ويعمق سيطرته بالصراخ والشتم والضرب إذا تطلب الأمر ذلك.

يتزك الأب السلطة للابن ويعض الطرف عما يبدر منه لفرض سلطته الذكورية داخل المنزل، فتبدأ الصراعات والخزعات وتمتد العداوات بين الإخوة والأخوات وتكون أوقتها وخمزة إذا كان هذا حال الفتيات مع وجود الآباء والأمهات والأشقاء، فماداماً نتوقع من فرض سيطرة بقية أفراد الأسرة سواء كانوا أعماماً أو أخوالاً وأبناءهم في من تيممت، أو لسبب ما تربت بعيدة عن والديها.

ما يسود كثيراً من الأسر ليس التقاهم والمحبة بين أفرادها، بل النزاع والشقاق بين فرض السلطة والهروب بحثاً عن الحرية بعيداً من السيطرة الذكورية التي تريد أن تفرض حمايتها فتقوم بكسر شوكة قوتها من حيث لا تدري. وتختلف وسائل الهروب لدى الفتيات المهورات، فإما إلى الشارع أو الوقوع في شبك من عرف نقطة ضعفهن فيستغل حاجتهن للحب والحنان، والوسيلة الأخرى القبول بأول من يطرق الباب طالباً الزواج وما يترتب عليه من مخاطر نتيجة التسرع بالهروب فتكون كالمستجير من الرمضاء بالنار.

يزداد عنف الأخ أو الأب أو أحد أفراد الأسرة الآخرين بقدر ما يحملونه من أفكار وقلق دائم بأن الفتيات من السهل اغواؤهن ولا أمان لهن، وأن العنف هو السبيل الوحيد لردعهن من مجرد التفكير بالوقوع في الخطأ. وتزداد ضراوة عند من له علاقات نسائية متعددة، فهو الجنتلمان الكريم العاطفي الذي يذوب رقة خارج منزله وعند ما يعود يظهر الوجه الحقيقي ويسقط احتقاره لذاته ولما يقوم به من سلوكيات خاطئة لأشعوريا تجاه أمه وأخته وزوجته وابنته ومن وصلت إليه من قريباته، وفي نفس الوقت لايسسى أن يقوم بدور المعلم لأبنائه الذكور، فيعطيهم الدروس في كيفية التعامل مع النساء، وتذكيرهم بالتميز الذكوري الذي يعطيهم الحصانة لدى الحياة، فزلاتهم وهفواتهم وأخطأهم مهما عظمت مغفورة لهم لدى عائلتهم ومجتمعهم.

نقلا عن صحيفة "الوطن" السعودية



أخبار متفرقة

البحرين تعزز زيادة حصتها إلى 80% في "طيران الخليج"



قال نائب رئيس مجلس إدارة طيران الخليج ان البحرين تعزز رفح حصتها في الشركة من ٥٠٪ الى ٨٠٪ عن طريق ضخ ما يصل إلى ٥٠٠ مليون دينار (الدولار = ٠,٣٨ دينار بحريني).

وقال محمود هاشم الكوهجي ان "البحرين ستملك ٨٠٪ من طيران الخليج وسلاطة عمان ستملك ٢٠٪ مع ضخ البحرين مزيداً من الإسيولة في الشركة" مضيفاً أن هذه الخطوة ستم قريباً جداً.

وتملك البحرين ٥٠٪ من طيران الخليج وتستضيف مقرها لكنها لن تستري من حصة سلطنة عمان. ومنذ السبعينيات كانت طيران الخليج الناقلة المشتركة لادوطني والبحرين وسلطنة عمان وقطر لكن دول الخليج العربية تعتمد بصورة متزايدة الى تأسيس ناقلاتها الوطنية الخاصة. وانسحبت أبوظبي وقطر من طيران الخليج وأستتت شركتيهما طيران الاتحاد والخطوط الجوية القطرية.

وتزيد الحكومة العمانية حصتها في العمانية لخدمات الطيران التي تشغل شركة الطيران العماني. وأقرت الشركة الام مؤخرًا خطة لزيادة رأسمالها لاربعة أمثاله تقريباً الى ٥٠٠ مليون ريال عماني (١٣٠ مليون دولار) عن طريق طرح من الحكومة للتوسع في العمليات وشراء طائرات جديدة. وفي يناير ٢٠٠٧ نقل الإعلام البحريني عن أحمد الحمادي الرئيس التنفيذي في طيران الخليج قوله ان الشركة بصدد استبدال تسع طائرات بوينغ ٧٦٧ توقف استخدما في الآونة الأخيرة في المرحلة الأولى من خطة شاملة لتحديث الأسطول البالغ حجمه ٣٤ طائرة.

العمانية يشيد بقرار أمير قطر مد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي



الرياض / بنا : أشاد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية بقرار سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بالموافقة على النظام الموحد لد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أية دولة عضو في المجلس الصارر باعتماد قرار من المجلس الأعلى لجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الخامسة والعشرين التي عقدت في المامة يومي ٢٠ و٢١ ديسمبر ٢٠٠٤.

اليوم.. شركة النقل العام الكويتية تشارك في فعاليات أسبوع المرور الخليجي



الكويت / كونا : قال مدير إدارة الموارد البشرية في شركة النقل العام الكويتية صلاح عبد الرحمن الريح ان الشركة تشارك في فعاليات أسبوع المرور لمجلس التعاون الخليجي الذي يبدا (اليوم) استمراراً للتعاون المنصر مع الأجهزة المختصة بوزارة الداخلية، وأسفاس الريحاح في تصريح صحفي ان أسبوع المرور المشترك بين الشركة والإدارة العامة للمرور كما تهدف الشركة من خلال تطلعاتها وإستراتيجيتها لرفع كفاءة شبكة خطوط النقل العام العاملة في الكويت وتوفير السبل لاستخدام وسائل النقل العام كبديل لاستخدام السيارات الخاصة

دولة قطر في سطور 1-2



وتحقيقاً لهذا الغرض صدر القرار الأميري الخاص بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم للبلاد في يوليو من عام ١٩٩٩ ليتلامح مع ما حققته دولة قطر من إنجازات، وللبلي التطلعات والأمال المعقودة على أبواب القرن الحادي والعشرين.

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء في أواخر يونيو ١٩٩٩م بإنشاء لجنة وزارية عليا عهد إليها بدراسة تخطيط النمو الاقتصادي والصناعي للبلاد في المستقبل في ضوء التوجهات العالمية.

وفي ديسمبر ١٩٩٩م، أصدر سمو الأمير قراراً أميرياً بإنشاء "اللجنة العليا للتنسيق والمتابعة" التي شكلت برئاسة سمو ولي العهد وتختص بدراسة المشروعات التي تفتتحها الوزارات المعنية بالمراقب والخدمات العامة، كما تبحث اللجنة العليا في سبل التنسيق بين هذه الوزارات بما يكفل تحقيق التعاون وتنفيذ المشروعات على أكمل وجه.

والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٩٩م، جرت في قطر ولأول مرة انتخابات للمجلس البلدي المركزي، وكان ذلك حدثاً تاريخياً باعتبار أن تلك الانتخابات كانت تمثل أولى خطوات البلاد نحو الديمقراطية بفهمها المدني. وفي خطوة رائدة شجعت الأسس على ترشيح أنفسهم في التصويت وكانت هذه أول فرصة لهم للمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار في البلاد.

الوضع الاقتصادي: عد الاقتصاد القطري واحدا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم حيث حقق في السنوات الخمس الأخيرة معدلات نمو مرتفعة تصل إلى (١٨,٩٪) سنوياً في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤ مع توقع أن يسجل الاقتصاد في عام (٢٠٠٥) قفراً قوياً جديدة تصل إلى (٢,٥٪) وجدير بالذكر أن معدل التضخم كان منخفضاً جداً وتراوح ما بين (١,٧٪) و (٢,٢٦٪) في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ورغم ارتفاع المحفوظ لمعدل التضخم في عام ٢٠٠٤ بنسبة (٦,٨٪) ونسبية (٥,٦٪) في النصف الأول من العام ٢٠٠٥، إلا أنه يظل في إطار المقبول اقتصادياً بالنظر إلى القفزات المتتالية التي سجلها الناتج المحلي.

ورغم أن الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والتوسع المطرد في إنتاج وتصدير الغاز المسال، قد ساهما بشكل مباشر في وصول الناتج المحلي الإجمالي على مستوى (٢٨,٥) مليار دولار، مع متوقع ارتفاعه في عام ٢٠٠٥ إلى ضعف ما كان عليه في عام ٢٠٠١، أي إلى أكثر من (٣٥) مليار دولار. فإن هذه الزيادة في أسعار النفط قد وفرت التسوية اللازمة للتطوير في القطاعات الأخرى، فكان أن سجلت تلك القطاعات زيادة كبيرة في ناتجها، ووفقاً لبيانات عام ٢٠٠٤، فإن القطاعات غير النفطية قد نمت بنسبة (١٤,٨٪) إلى (٣٩,٢) مليار ريال أو (١٠,٨) مليار دولار، ويلاحظ من البيانات التفصيلية للقطاعات غير النفطية أن الكثير منها قد سجل معدلات نمو مرتفعة في عام ٢٠٠٤، وباتت في مقدمة ذلك قطاع الصناعة التحويلية الذي ارتفع ناتجه بنسبة (٣٣,٢) إلى ٦,٥١٢ مليون ريال، نتيجة التوسع المستمر في إقامة المجمعات الصناعية القائمة أساساً على الاستغلال الغاز الطبيعي لإنتاج البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية وغيرها. وشهدت القطاعات الأخرى زيادات كبيرة في السنة نفسها بلغت (٢٩,٣٪) في قطاع الكهرباء والماء و (١٨,٨٪) في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق و(١٦,٣٪) في قطاع التشييد والبناء و(١٧,٦٪) في قطاع النقل والاتصالات و (٩,٤٪) في قطاع المال والعقارات.

ويلاحظ من البيانات التفصيلية للميزان التجاري القطري أن هناك تنوعاً ملحوظاً في خريطة الصادرات القطرية، فبعد أن كانت صادرات النفط القطري تشكل (٥٠,٨٪) من مجمل الصادرات عام ٢٠٠٠، فإن هذه النسبة قد انخفضت رغم ارتفاع أسعار النفط إلى (٤٥,٦٪)، وباتت الصادرات الأخرى تشكل ما نسبته (١٨,٦٪) في عام ٢٠٠٤ مقارنة ب (٨,٤٪) في عام ٢٠٠٠، كما أن صادرات الغاز قد ارتفعت نسبتها في مجمل الصادرات إلى (٣٤,٥٪) مقارنة ب (٣,٣٪) في عام ٢٠٠٠ مع توقع ارتفاع هذه النسبة في السنوات القادمة عندما تقفز صادرات قطر من الغاز المسال إلى أكثر من (٧٠) مليون طن في عام ٢٠١١ مقارنة ب (٢٣) مليون طن عام ٢٠٠٤.

قطاع النفط والغاز: تبذل دولة قطر جهودها المحافظة على الطاقة الإنتاجية الحالية من النفط الخام والتي تبلغ حوالاً (٨٥٠) ألف برميل في اليوم بينما يجري العمل لاستكمال مشروع تطوير حقل غاز الشمال بحيث تتجدر أواخر مرحلته في عام ٢٠١٠، ويعمل هذا المشروع على إنتاج أكثر من (١٨) مليار قدم مكعب في اليوم من الغاز من حقل الشمال.

كما تسعى القيادة القطرية الى زيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال إلى أكثر من (٦٠) مليون طن في السنة، علماً بأنها تبلغ حالياً حوالي (١٨) مليون طن في السنة.

ديبي / وكالات :

أعلن جمال ماجد بن ثنية نائب رئيس "ديبي العالمية" أن المجموعة ستقوم بخطوات جديدة من أجل استكشاف فرص استثمارية جديدة في روسيا وتعزيز وجودها في ذلك البلد.

وقال بعد لقاء عقده مع إيغور ليفتيف وزير النقل في جمهورية روسيا الاتحادية أول من أمس في موسكو، إن المادثات بين الجانبين تناولت فرص الأعمال الموجودة الناشئة في روسيا ولاسيما في قطاع الموانئ والشحن والخدمات اللوجستية.

وقدم الوزير الروسي عرضاً تناول فيه خطط الاتحاد الروسي لمشروع التطوير المتكامل لقطاع النقل الروسي، بما في ذلك عدد من المشاريع المحددة. وأعرب عن اهتمام بلاده بتطوير ميناء داخلي رئيسي ومنطقة اقتصادية خاصة في ضواحي موسكو، ربما من خلال مشروع مشترك مع "ديبي العالمية".

وبدوره قدم وفد "ديبي العالمية" عرضاً مفصلاً حول أنشطة الاستثمارية وخصوصاً الإنجازات والخطط التي تقوم بتنفيذها في مشاريع التطوير المتكاملة في قطاعي الشحن والخدمات اللوجستية علي امتداد العالم.

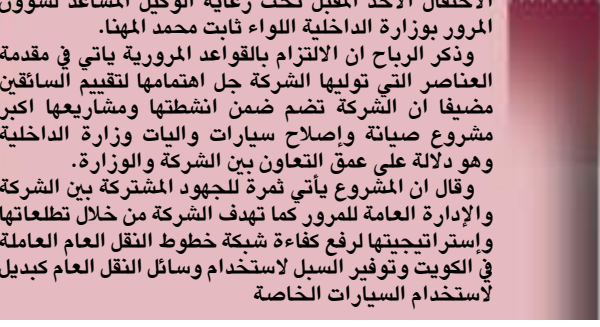
وأكد بن ثنية من جهة أخرى أن روسيا بلد سريع التطور وأسواق مليئة بالفرص الاستثمارية الواعدة، ونحن حريصون على توسيع وجودنا هنا ولاسيما في قطاعي الخدمات البحرية والمناطق الاقتصادية الخاصة. وستقوم بإجراء المادثات اللازمة مع المسؤولين الرسميين الروس من أجل تحقيق ذلك.

ووجه بن ثنية الى ليفتيف دعوة لزيارة ديبي في المستقبل القريب لإجراء المزيد من المادثات التي تساهم في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين.

ومن جهته أكد ليفتيف أن بلاده يمكنها أن تتعلم الكثير من تجربة ديبي التنموية. وقال "إن روسيا الآن تشكل سوقاً سريع التطور وازخراً بالموارد والإمكانات، ونحن ندعو ديبي العالمية للتفكير جدياً في إمكان الاستثمار في بلدنا". وقال "عجبت خلال زيارتي إلى ديبي بديناميكتها الكبيرة، ولاسيما الدور الذي لعبته المنطقة الحرة لجبل علي (جافزا) كمركز إقليمي للخدمات اللوجستية. تمنى أن ترى شركات تابعة لديبي العالمية مثل موانئ دبي العالمية وجافزا تحتلان مكاناً بارزاً على خارطة الأعمال الروسية".

من جهة أخرى، حددت "مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة" مجموعة من المعايير والتوجهات والإرشادات الأمنية داخل المؤسسات والشركات ووحدات الأعمال التابعة ل "ديبي العالمية" من أجل توفير وتصميم وتطوير بيئة آمنة يطمئن إليها المستثمرون والمتعاملون معها.

وقال محمود أمين المدير التنفيذي مجموعة الأمن وديبي للأمن الأمنية التابعة للمؤسسة إن هذا الإنجاز يأتي في إطار الخدمات المتكاملة التي تسعى ديبي العالمية إلى توفيرها في إطار مدروس يأخذ في الاعتبار أفضل التطبيقات والأنظمة المعمول بها عالمياً، وقد تم جمعها في كتاب يشكل مرجعاً صالحاً للاطلاع على الإجراءات المتبعة والأخذ بها من قبل المعنيين مما يسهل عليهم التقيد بها.



و قد تحدثت منذ ذلك الحين معالم وأهداف سياسات الدولة وانبثاقها الخليلية والعربية والإسلامية، واكتسبت سلطتها وأجهزتها المختلفة الخبرات المستمدة من الممارسة الفعلية على المستويين الداخلي والخارجي. وكانت التعديلات التشريعية التي تناولت بعض أحكام النظام الأساسي المؤقت العمل، فمما يندرج تحتها السلطة التنفيذية والأحكام المتعلقة بتوارث الحكم في الدولة، استكمالاً لأوضاع الدستورية في البلاد، كما كان إصدار قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين الأساسية التي تنظم العمل المدني والتجارية، خطوط على طريق استكمال بناء أجهزة الدولة وإرساء أسس دولة المؤسسات والقانون.

تتمثل ملامح المرحلة الجديدة التي دخلتها البلاد إبان تولي حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم في دولة قطر في محور رئيسية من أهمها: توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار الوطني عن طريق تأسيس نقابي التثوير وترسيخ مبدأ حرية الرأي والصحافة واستقلالية أجهزة القضاء، بما يفي بآثار حق الانتخاب بديلاً للتعيين في عدد من المؤسسات والهيئات، كما تمثلت في الاهتمام بقطاع الشباب بإعادة الإعداد السليم خلال المراحل التعليمية المختلفة عن طريق تطوير الأساليب التربوية المناهج الدراسية لتتلاءم مع احتياجات المجتمع وتلبي حاجة البلاد للكوادر العلمية والأخلاقية ومهنية، بما يوفر فرص العمل المنتج للخريجين وإزالة كل ما يمكن أن يعترض حياتهم العملية من عوائق وعقبات، إلى جانب اعتماد نهج التخطيط العلمي لتطوير اقتصاد البلاد واستثمار مواردها واستغلال ثرواتها، وتنشيع القطاع الخاص، والاستفادة القصوى من الخبرات الوطنية والأجنبية وتبني نهج المناخ الاقتصادي السليم لجذب الاستثمارات الأجنبية.

مهمّة التطوير الدستوري في قطر بمراحل متدرجة عكست تطور البلاد ونمو اقتصادها، فقد صدر أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر سنة ١٩٧٠م قبل أن تتأل البلاد استقلالها، ثم عدل في سنة ١٩٧٢م بعد الاستقلال الوطني، ليتواءم مع متطلبات هذه المرحلة الجديدة ومسؤولياتها.

وقد تحدثت منذ ذلك الحين معالم وأهداف سياسات الدولة وانبثاقها الخليلية والعربية والإسلامية، واكتسبت سلطتها وأجهزتها المختلفة الخبرات المستمدة من الممارسة الفعلية على المستويين الداخلي والخارجي. وكانت التعديلات التشريعية التي تناولت بعض أحكام النظام الأساسي المؤقت العمل، فمما يندرج تحتها السلطة التنفيذية والأحكام المتعلقة بتوارث الحكم في الدولة، استكمالاً لأوضاع الدستورية في البلاد، كما كان إصدار قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين الأساسية التي تنظم العمل المدني والتجارية، خطوط على طريق استكمال بناء أجهزة الدولة وإرساء أسس دولة المؤسسات والقانون.